زيادة حروف المعاني في القرآن الكريم بين دوافع المجيزين ومحظورات المانعين

إعــداد

د. عماد طه أحمد الراعوش

د. عماد طه أحمد الراعوش

- أستاذ مساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – كلية أصول الدين – قسم القرآن الكريم وعلومه.
- حصل على درجة الماجستير. في القرآن الكريم وعلومه من جامعة المفرق الأردنية بأطروحته : (المنهج العقلي في القرآن الكريم).
- حصل على درجة الدكتوراه من جامعة اليرموك الأردنية بأطروحته: (علوم القرآن عند ابن عاشور – دراسة ونقداً)

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

ورد في القرآن الكريم حروف من حروف المعاني الظاهر فيها أنها زائدة -من حيث المعنى- على التركيب، أقصد أن المعنى يستقيم بها وبدونها، وهذه المواضع من مشكلات القرآن، لأن من المعيب وجودها في التركيب إن لم يكن لها اثر في المعنى، وهذا إن حصل في أي كلام يخل ببلاغته. خذ مثلا على ذلك قوله تعالى﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ⑪﴾(الشورى) في الآية هذه حرفا تشبيه هما (الكاف ومثل) وظاهر معناها مع وجود هذين الحرفين معا أنها تنفي الشبيه عن مِثْل الله وهذا من شأنه أن يثبت لله مثيلا ثم ينفي شبيه هذا المثيل، ولا شك أن هذا باطل بإجماع الأمة.

ولذلك ذهب بعض العلماء لدفع هذا الإشكال إلى القول بأن أحد الحرفين زائد، واعترض آخرون على هذا التوجيه واعتبروه مخلا ببلاغة القرآن، وراحوا يبحثون عن تأويلات أخرى تدفع الإشكال بدون القول بزيادة أحد الحرفين.

والذي استنتجته تعليلا لهذه الظاهرة هو أن قول القائلين بالزيادة في القرآن الكريم يعني عندهم أن الحرف زائد من الناحية الإعرابية لا من ناحية المعنى، لذلك يقولون هذا حرف زائد جاء للتوكيد. لكني مع ذلك لا أطمئن لهذا القول بل أرى أن لكل حرف من هذه الحروف معنى مفيدا له أثره في النظم والسياق، ولا يصح القول بزيادة كلمة ولا حرف وردت في القرآن، فضلا على أن هنالك تأويلات معتبرة تفسر ورود هذه الأحرف -

التي قيل إنها زائدة- تدفع الإشكال وتزيد التركيب بلاغة وروعة لا يكتسبها بدونها. والذي يستلزم ذلك أن القرآن أبلغ كلام ومثله يأتي فيه الحرف في موضعه المناسب لا يُستغنى عنه ولا يسد مكانه غيره.

لعل الذي دفع القائلين بالزيادة التزامهم بقواعد النحو. وهذا ليس ملزما والأصل أن نحاكم اللغة وقواعدها بنظم القرآن وقواعده، إضافة إلى أن التمعن في التراكيب التي قيل فيها بالزيادة كشف لنا عن معاني أصيلة أفدتها هذه الحروف.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين المبعوث رحمة للعالمين وعلى وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فمن حكمة الله أن ختم الرسالات السماوية برسالة الإسلام، ونسخ الكتب المقدسة بالقرآن الكريم، وكان القرآن الكريم المعجزة الدالة على صدق الرسول والرسالة، والمنهج الذي يسير الناس عليه إلى أن تقوم الساعة.

وكتاب هذا شأنه كان من البلاغة والإحكام في رتبة عالية بحيث عجز البشر عن معارضته. ومن بلاغته أنك تجد كل كلمة فيه بل كل حرف في مكانه الأنسب والأبلغ، وله موقع من النظم لا يستغنى عنه المعنى، ولا يغني عنه غيره، إنه منسجم كله من أوله إلى آخره، لا يناقض بعضه بعضا لا في الأسلوب ولا في المعني، مصداقا لوصف الله تعالى له ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (٨٢) ﴾ (النساء).

غير أن من يقرؤون القرآن ليسوا في رتبة واحدة من الفهم والفصاحة والمعرفة بالمعاني ووجوه التأليف بين الكلام؛ لذلك ليس من الغريب أن يقرأ البعض شيئا من القرآن فيشكل عليهم بعض أموره. ومما قد يشكل أمر يتعلق بحروف من حرف المعاني جاءت في مواضع الظاهر منها أنها زائدة على بناء الجملة وكأنها لا تضيف معنى تأسيسيا، ولتعليل ذلك قالوا بزيادة هذه الأحرف من ناحية أعرابية واعتبروا الغرض من مجيئها التأكيد على المعنى، وليس من هؤلاء من يقول بالزيادة دائما، بل تجد منهم من يقول

بالزيادة في موضع وينفيها في موضع آخر، وهذا يعني أن هؤلاء قبلوا فكرة وجود حروف زائدة من حيث المبدأ عندما لم يدركوا لهذه الحروف معنى تأسيسيا، لكنهم إن وجودوا لها معنى تأسيسيا نفوا القول بالزيادة ورجعوا إلى الأصل.

وفريق آخر عارض القول بالزيادة ورأى أنه لا يناسب طبيعة اللغة العربية والقرآن الكريم من حيث البلاغة والإعجاز، وتأولوا هذه المواضع وذكروا في معاني هذه الحروف وجوها متعددة دفعوا بها الإشكال حيث ورد.

وهنالك فريق ثالث حرصوا على استنباط معنى تأسيسي تفيده هذه الحروف، لكنهم لم يجدوا حرجا في وصف هذه الحروف بالزيادة حيث لم يمكنهم الوقوف على معنى تأسيسيا، ويقصدون أنها زائدة من ناحية الأعراب ومؤكدة من ناحية المعنى.

هذه آراء في قضية مهمة وخطيرة، سأحاول في بحثي هذا مناقشتها، وأرجو أن أتمكن من تحقيق هذه المسألة بطريقة منهجية وموضوعية، وأن يكون في هذا البحث خير للعلم ولطلبته.

خطة البحث

التمهيد: وفيه المقصود من زيادة الحروف

الفصل الأول: زيادة الحروف بين المجيزين والمانعين وفيه أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: القائلون بالزيادة

المبحث الثاني: المانعون للزيادة

المبحث الثالث: مناقشة زيادة الحروف

المبحث الرابع: دوافع القول بزيادة الحروف في القرآن

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمواضع قيل فيها حروف زائدة وفيه أربعة مباحث هي:

- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾ (الشورى)
- الآيات التي أمر الله بها الملائكة وإبليس بالسجود لآدم.
- ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ ١٥٩﴾ (آل عمران).
- حرف (لا) في موضع القسم.

التمهيد

المقصود من زيادة الحروف

استخدم مصطلح زيادة الحروف علماء من فروع مختلفة من العلوم، استخدمه النحويون والمفسرون وعلماء البلاغة، مما جعل هذا المصطلح فضفاضا يحتمل أكثر من معنى.

لذلك أردت قبل الشروع في بحثي هذا تحديد مفهوم مصطلح زيادة الحروف فيما يتعلق بتفسير القرآن الكريم خاصة، ليتسنى لي بعد تقرير مفهوم هذا المصطلح دراسة الموقف من هذه القضية الهامة والخطيرة في ذات الوقت، ولتحديد مفهوم هذا المصطلح أبين أولا المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي.

معنى الزيادة لغة: الزيادة: النمو والتكاثر[1]، قال الراغب معناها: " أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر".[2]

الحروف: جمع حرف، ويقصد به هنا حروف الهجاء، أي الحروف التي تتكون منها بنية الكلمة، أو حروف الأدوات التي تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كمن وعلى ونحوها[3]، وتسمى الثانية حروف المعاني وهي التي تعنينا في هذا البحث.

زيادة الحروف اصطلاحا: من خلال استقراء كثير من استخدامات العلماء

(١) مختار الصحاح، الرازي، مادة زيد

(٢) المفردات، الراغب، ص ٢١٥

(٣) القاموس المحيط، الفيروز آبادي،مادة حرف

لمصطلح زيادة الحروف وجدت أنهم لم يتفقوا على معنى واضح محدد لهذا المصطلح، فبعضهم يستخدمه ويريد به زيادة الحرف من حيث الإعراب، بمعنى أن الحرف الزائد إذا أسقط من الكلام بقي الكلام تاما، ويرى هؤلاء أن مجيء الحرف على هذا النحو إنما هو لتأكيد المعنى.

ويرى فريق آخر أن زيادة الحروف تعني مجيئها زائدة في الإعراب والمعنى، وهذا القول غريب لكنه مروي. حيث نقل الزركشي عن ابن السراج " أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلم بغير فائدة، وما جاء منه حمله على التوكيد _ ثم يقول الزركشي _ ومنهم من جوزه وجعل وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق ".(١)

قلت: أستبعد أن يقصد هؤلاء العلماء _ وكلهم من جهابذة اللغة والتفسير _ أن الحرف قد يجئ في القرآن الكريم ويكون زائدا، بمعنى أن حذفه أو زيادته سواء في المعنى ؛ لأن هذا طعن ببلاغة القرآن وإعجازه وهذا لا يقول به مسلم.

لذلك أستبعد أنهم يعنون بلفظ الزيادة أنها تأتي عبثا أو لغوا، وإنما هي عندهم زائدة من حيث الإعراب أما من حيث المعنى فهي للتأكيد، وعليه فإن المقصود من الزيادة عندهم الزيادة من الناحية الأعرابية، وهم بذلك يحسبون على القول الثاني أو الثالث.

يقول الزركشي: "واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين،

---

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٣/ ٨١

والصلة والحشو من عبارة الكوفيين... _ ثم يقول _ والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى".[١]

وهنالك رأي آخر يرى أصحابه أن هذه الحروف جاءت لغرض لفظي يتعلق بجرس الكلام والأثر الصوتي للحرف، وممن قال بذلك السيوطي حيث يرى أن الحروف تزاد طلبا للفصاحة، ولأجل تزيين اللفظ وجعله مهيئا لاستقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك[٢] وهذا ذكره الرافعي في كتابه إعجاز القرآن والبلاغة النبوية.[٣]

ومن المصطلحات التي استخدمها بعض العلماء رديفا لهذا المصطلح: اللغو أو التوكيد اللغوي، والصلة، والإلقاء، والنزع، والسقوط، والاستغناء.

وفيما يلي بيان هذه المذاهب بالتفصيل:

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٣/ ٨

(٢) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ١/ ٣٥٦.

(٣) إعجاز القرآن، الرافعي، ص ١٨٩-١٩٠.

الفصل الأول

زيادة حروف المعاني بين المجيزين والمانعين

المبحث الأول: القائلون بالزيادة

ممن قالوا بزيادة الحروف، سيبويه من علماء اللغة وأبو عبيدة والفراء والزجاج وهؤلاء من علماء معاني القرآن الكريم وإعرابه، والزجاجي من علماء حروف المعاني، والزمخشري وأبو حيان من علماء التفسير، وغيرهم والذين قالوا بوجود حروف زائدة هم جمهور اللغويين والمفسرين.

وتجدر الإشارة إلى أن ليس من هؤلاء من يقول بالزيادة دائما، بل تجد منهم من يقول بالزيادة في موضع وينفيها في موضع آخر كما سيظهر لنا لا حقا، وهذا يعني أن هؤلاء قبلوا فكرة وجود حروف زائدة من حيث المبدأ عندما لم يدركوا لهذه الحروف معنى تأسيسيا، لكنهم إن وجدوا لها معنى تأسيسيا نفوا القول بالزيادة ورجعوا إلى الأصل، لذلك تجد من الكتاب من صنف العلماء في هذا المقام ثلاثة أصناف مثبتين ونافين، وفريقا ثالثا أثب أحيانا ونفى أحيانا أخرى، لكنني رأيت أن من أثبت أحيانا أحرى به أن يكون مع المثبتين لأنه قبل فكرة الزيادة من حيث المبدأ.

وفيما يلي أمثلة على كل فريق ولن أناقش أقوالهم في هذا الفصل لأن غرضي من هذا هنا عرض أقوالهم والتأكد من أنهم فعلا قالوا بالزيادة وبيان مقصدهم من ذلك. وسأترك المناقشة للفصل التالي.

سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبز (ت ١٨٠ هـ)

صاحب أقدم مصنف في النحو وهو (**الكتاب**)، سيبويه ممن قالوا

بزيادة الحروف في القرآن الكريم وعبر عنها بمصطلح (توكيد لغوي).

يقول _ مثلا _ عند حديثه عن (ما) "وتكون توكيدا لغويا، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك غضبت من غير ما جرم، وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾(النساء:١٥٥) و(المائدة: ١٣) وهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام".[1]

لكن المتتبع لمصطلح سيبويه يجد أنه لا يقصد باللغو أنه فضل كلام أو حشو لا فائدة من ذكره، إنما يقصد أنه لغو في الإعراب، ويؤكد ذلك كلامه عند حديثه عن (مِنْ) حيث يقول: " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) _ ثم يقول _ وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد. ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا، ولكنه آكد بـ(من)؛ لأن هذا موضع تبعيض فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس"[2]، فهو يقصد اللغو من ناحية الإعراب، أما من حيث المعنى فالحرف عنده يفيد التوكيد.

أبو عبيدة: معمر بن المثنى (٢١٠ هـ)

عرض لزيادة الحروف في كتابه (**مجاز القرآن**)، وكان ذكره لزيادة الحروف على نحوين، فأحيانا يذكر أن الحرف من الزوائد، وأحيانا يذكر أن الحرف يزاد للتنبيه والتوكيد.

(١) الكتاب _ كتاب سيبويه _، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ٤/ ٢٢١

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٢٥

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾(الأعراف) قال " مجازه _ أي معناه الذي يحمل عليه _ أن تسجد، والعرب تضع (لا) في موضع الإيجاب، وهي من حروف الزوائد".[1]

مثال الثاني: عند قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣١﴾﴾(لأعراف)، قال: " مجازه: إنما طائرهم، وتزاد (ألا) للتنبيه والتوكيد".[2] وعند قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴿١١٣﴾﴾(الأعراف) قال اللام المفتوحة تزاد توكيدا".[3] والملاحظ من هذا أن قول أبي عبيدة في إثبات الزيادة واضح في المثال الأول، أما المثالان الأخيران فقد ذهب فيهما وأشباههما مذهب سيبويه وهو أن الحرف زائد من ناحية الإعراب ولكنه من حيث المعنى للتوكيد.

الفراء: **يحيى بن زياد** (**ت ٢٠٧ هـ**)

صاحب كتاب (**معاني القرآن**) من النحاة الكوفيين وهو ممن يقولون بزيادة الحروف، ويعبر عنه بمصطلحات عدة أشهرها (الصلة) وهو مصطلح الكوفيين للزيادة، ومن مصطلحاته (الإلقاء والنزع والسقوط والاستغناء).

ومما اعتبره الفراء حرفا زائدا (الواو) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ

(١) مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١/ ٢١١

(٢) مجاز القرآن، ١/ ٢٢٦

(٣) مجاز القرآن، ١/ ٢٢٥

﴿وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴿١٥٢﴾﴾(آل عمران) حيث قال: " حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم، فهذه الواو معناها السقوط، كما يقال: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ (الصافات)[1]، ومع أن الفراء يقول بزيادة بعض الحروف إلا أننا نجده أحيانا يرد قول غيره بالزيادة في بعض المواضع، نحو كلامه في قوله تعالى:﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾(الفاتحة) حيث قال: "قال بعض من لا يعرف العربية إن معنى (غير) هنا معنى (سوى) وأن (لا) صلة في الكلام... وهذا غير جائز لأن المعنى وقع على ما لا يتبين فيه عمله فهو حجد [2] محض _ ويقول _ وإنما يجوز أن تجعل (لا) صلة إذا اتصلت بحجد قبلها ".[3]

الزجاج: **أبو اسحق إبراهيم بن السّري (ت ٣١١ هـ)**

صاحب كتاب (**معاني القرآن وإعرابه**) من النحاة البصريين. وهو ممن يجوز القول بزيادة الحروف في القرآن، ولكنه أحيانا يرفض قول غيره بالزيادة في بعض المواضع خلافا خاصا في هذه المواضع فحسب لا في مبدأ القول بالزيادة، ومن أمثلة قوله بالزيادة قوله بزيادة (ما) في قوله تعالى:﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ ﴿٢٨﴾﴾(القصص) حيث قال " وما زائدة مؤكدة والمعنى أي الأجلين قضيت ".[4] وكذلك في قوله تعالى:﴿ **قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾** ﴾ (المؤمنون) حيث قال " (ما) زائدة بمعنى التوكيد وكأن معناه: عن قليل

---

(١) معاني القرآن للفراء، ١/ ٢٣٨

(٢) الجحد: مصطلح عند النحاة الكوفيين يقابل مصلح النفي عند البصريين.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٨ بتصرف يسير، وقد ردَّ قول أبي عبيد في مجاز القرآن انظر ١/ ٢٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٤/ ١٤٢

ليصبحن نادمين ".[١] وهو يقول ملازما لقوله بزيادة الحرف أنه جاء للتوكيد.

ومن المواضع التي ردَّ فيها الزجاج قول غيره بالزيادة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۝٣٠﴾ (البقرة) حيث قال: " قال أبو عبيدة (إذ) ههنا زائدة، وهذا إقدام من أبي عبيدة لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري على الحق، و(إذ) معناها الوقت وهي اسم فكيف يكون لغوا ومعناه الوقت؟".[٢]

الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧ هـ)

صاحب كتاب (**حروف المعاني والصفات**) ذكر فيه زيادة بعض الحروف نحو زيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ (القيامة)، ذكر أنها " تزاد مع اليمين وتطرح".[٣]

كذلك:، قال عن الكاف " تكون مزيدة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ (الشورى) المعنى ليس مثله شيء".[٤]

الزمخشري: محمد بن عمرو الخوارزمي (ت ٥٣٨)

صاحب (**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**). يقول بالزيادة ومن ذلك قوله بزيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۝١٥٩﴾ (آل عمران) حيث قال:" (ما) مزيدة للتوكيد، وللدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله، ونحوه: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ۝١٣﴾ (المائدة)".[٥]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٤/ ١٣

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/ ١٠٨

(٣) حروف المعاني والصفات، الزجاجي، ص ٨

(٤) حروف المعاني ص ٤٠

(٥) الكشاف، الزمخشري، ١/ ٤٣١

ويلاحظ أن الزمخشري في المواضع التي يقول فيها بالزيادة يقرر أن الزيادة جاءت للتأكيد. وبرغم قوله بالزيادة إلا أنه في كثير من المواضع يرد قول الآخرين بالزيادة ويستنبط في تلك المواضع حكما دقيقة تؤكد أصالة الحرف. ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ۝٦﴾ (المائدة) يقول: " المراد إلصاق المسح بالرأس، ثم قال: وعليه فالباء أصلية للإلصاق". [١]

أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (ت ٧٥٤)

صاحب (**تفسير البحر المحيط**)، وهو من القائلين بالزيادة ومن الأمثلة على ذلك قوله بزيادة (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ ۝٤﴾ (الأنعام)، قال: " مِنْ زائدة لاستغراق الجنس، ومعنى الزيادة فيها أن ما بعدها معمول لما قبلها فاعل بقوله **تَأۡتِيهِم** فإذا كانت النكرة بعدها مما لا يستعمل إلا في النفي العام، كانت مِنْ لتأكيد الاستغراق نحو ما في الدار من أحد، وإذا كانت مما يجوز أن يراد بها الاستغراق، ويجوز أن يراد بها نفي الوحدة أو نفي الكمال كانت مِنْ دالة على الاستغراق نحو ما قام من رجل". [٢] وعند قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ ۝١٥٩﴾ (آل عمران) قال و(ما) هنا زائدة للتأكيد"[٣].

لكن أبا حيان يرد القول بالزيادة في بعض المواضع حيث نقل عند قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا ۝١٠٦﴾ (البقرة) قول من جوز الزيادة وقال

---

(١) الكشاف، ١/ ٦١٠

(٢) البحر المحيط، ٤ / ٤٣٦

(٣) البحر المحيط، ٣/ ٤٠٧

وهذا فاسد لأن الحال لا يجرُّ بـ (من)". [1]

مما سبق يبدوا أن العلماء الذين استخدموا مصطلح الزيادة في وصف بعض الحروف في القرآن الكريم، كانوا يقصدون الزيادة النحوية، ويؤكد ذلك أنهم كانوا أحيانا يطلقون لفظ الزيادة مصحوبا بقيد التأكيد فيقولون زائد للتأكيد، وعليه فإن قولهم بالزيادة ليس المقصود منه أن هذا الحروف فضلة لغوية لا فائدة منها ووجودها كعدمها، بل المقصود منه أن الحرف لم يضف شيئا على المعنى الأصلي. وهذا ما ذكره سيبويه عندما تحدث عن(من) فقال " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد". [2]

الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)

عرض الطبري للحروف التي قيل إنها زائدة وكان دائما يرد هذا القول ويحاول أن يجد من خلال نظره الدقيق للحرف والآية والسياق فائدة لمجيئه بجانب التوكيد، ومن ذلك عند تفسير لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴿٣٠﴾﴾ (البقرة)، نقل القول بزيادة إذ وأن المعنى على ذلك قال ربك، ثم رد هذا القول، وقرر أن (إذ) جاءت هنا بمعنى الجزاء (الشرط) لتدل على مجهول من الوقت. [3]

ومن ذلك أيضا رده للقول بزيادة (ما) في قوله تعالى﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾﴾(آل عمران) قال: "زعم أن (ما) في ذلك زائدة، وأن معنى الكلام فبرحمة من الله لنت لهم _ ثم قال رادا هذا القول ومبينا نظم الكلام

(١) البحر المحيط، ١/ ٥٤٩

(٢) الكتاب، ٤/ ٢٢٥

(٣) انظر جامع البيان، للطبري، ١/ ٢٢٤ وسيأتي توضيح هذا المثال لاحقا

ـ إنما ذلك من المتكلم على ابتداء الكلام بالخبر عن عموم الأشياء، إذ كانت (ما) كلمة تجمع كل الأشياء، ثم تخصّ وتعمّ ما عمته بما تذكره بعدها".[1]

ثم يعلل الطبري رفضه لمذهب الزيادة "بأن زيادة (ما) لا تفيد من الكلام معنى في الكلام وغير جائز أضافته إلى الله جل ثناؤه".[2] فالطبري يرى أن الزيادة في الكلام بدون فائدة عيب، وكتاب الله عز وجل وهو في أعلى رتب البلاغة منزه عن هذا العيب لذلك يرى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له.

ومن المواضع التي يطيل فيها الطبري الكلام في رد القول بالزيادة تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١﴾ (القيامة) حيث ذكر القول بزيادة (لا) وأن المقصود القسم ونقل كذلك القول بأن المقصود نفي القسم، ورد هذين القولين واختار قولا ثالثا مبنيا على القول بأصالة (لا) ونفي زيادتها وهو أن (لا) أصلية نافية تنفي سابقا لها ويسمى هذا النوع من القسم (اليمين المستأنف)، يقول الطبري: " وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: إن الله أقسم بيوم القيامة، وبالنفس اللوامة، وجعل (لا) لكلام قد كان تقدمه من قوم وجوابا لهم".[3]

---

(١) جامع البيان، ١/ ٤٧١

(٢) جامع البيان، ١/ ٤٧١

(٣) جامع البيان، ١٤/ ١٧٢

المبحث الثاني: المانعون للزيادة

هنا أذكر أقوال طائفة من العلماء لم يقبلوا القول بالزيادة ولم يرتضوها في شيء من القرآن الكريم ولا بوجه من الوجوه حتى على القول بأنها للتوكيد ومن هؤلاء من يلي:

الرازي: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي (ت٦٠٦)

صاحب كتاب التفسير الكبير (**مفاتيح الغيب**). وهو ينكر القول بالزيادة في القرآن، ويعتبره أمرا مشكلا صعبا حيث يقول " الحكم بأن كلمة من كتاب الله لغو لا فائدة فيها مشكل صعب".[١]

ويبني حكمه هذا على أصول هي:

١- ما من حرف ولا حركة في القرآن، إلا وفيه فائدة، والعقول البشرية قد تدرك هذه الفائدة وقد لا تدركها. وهذه إشارة مهمة من الرازي تفيد أن عدم فهم الإنسان لمعنى حرف والغرض منه ينبغي أن لا يدفعه إلى القول بزيادته، فالفائدة موجودة لكن العلة في فهمه وعجزه عن إدراكها. يقول: " ما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة ثم إن العقول البشرية تدرك بعضها ولا تصل إلى أكثرها، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلا ".[٢]

٢-" الأصل في الكلام لا سيما كلام الله تعالى أن لا يكون زائدا ".[٣]

---

(١) التفسير الكبير، الفخر الرازي، عند تفسير لقوله تعالى " قال ما منعك ألا تسجد إذا أمرتك " الأعراف ١٢ – ١٤/ – ٣٢

(٢) التفسير الكبير عند تفسيره " ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى " ٢٥/ ٦٢

(٣) التفسير الكبير عند تفسير لقوله تعالى: فليحذر الذين يخالفون عن أمره " النور / ٦٣، ٢٤/ ٤١

وعليه فإن النظر في فائدة الحرف ضمن سياقه هو الأصل، ولا يصار إلى القول بالاستثناء إلا إذا تعذر الأصل، وباستقراء حروف القرآن الكريم التي ادعى البعض زيادتها نجد أن كثيرا من العلماء وجد لها فائدة، وعليه فإن كلام الذي استنبط الفائدة هو الأصل والأصل مقدم على الاستثناء.

ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض القائلين بالزيادة في مواضع يأتي في مواضع أخرى ويرد القول بزيادة حروف ويستنبط لها معاني دقيقة مفيدة.

٣- القول بزيادة شيء في القرآن يعنى أنه لغو باطل يجب طرحه حتى ينتظم الكلام وهذا طعن في ببلاغة القرآن وإعجازه،[١] يقول الرازي: " إن الله تعالى وصف القرآن بكونه هدى وبيانا، وكونه لغوا ينافي ذلك".[٢]

ولا يترك الرازي موضعا فيه زعم بزيادة حرف إلا ويقف عنده مفندا زعم الزيادة ومبينا فائدة الحرف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴿٦﴾﴾ (المائدة) ينقل عن بعضهم القول بالزيادة وينقل عن الشافعي أنها للتبعيض ثم يقول: " والأول باطل لأن الحكم بأن كلام رب العالمين وأحكم الحاكمين لغو في غاية البعد، وذلك لأن المقصود من الكلام إظهار الفائدة، وحمله على اللغو خلاف الأصل، فثبت أنه يفيد فائدة زائدة وكل من قال بذلك قال إن الفائدة هي التبعيض ".[٣]

قلت: وهذا رد قوي لكن حصر فائدة الباء بالتبعيض ليس صحيحا

---

(١) التفسير الكبير، ٢/ ٢١٤-٢١٥

(٢) التفسير الكبير عند تفسيره لقوله تعالى " إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة " ٢/ ١٣٥

(٣) التفسير الكبير عند حديثه في مسائل متعلقة بالاستعاذة عن الباء، ١/ ٩٨

وقد ذكر البعض أنها للالتصاق.[1]

ومثال ذلك كذلك عند قوله تعالى: ﴿ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ۝٥ ﴾ (الحجر) نقل عن الواحدي أن (من) زائدة ثم قال: " إنها ليست زائدة لأنها تفيد التبعيض أي هذا الحكم لم يحصل في بعض من أبعاض هذه الحقيقة ".[2] قلت وما ذهب إليه الرازي في أن (من) للتبعيض آكد في إفادة عموم النفي لأن تسبق أي أمة أجلها أو تستأخره.

ضياء الدين ابن الأثير صاحب المثل السائر (٥٥٨-٦٣٧هـ)

ذكر أن في معنى (ما) في قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۝١٥٩ ﴾ (آل عمران)قولان أولها أنها زائدة لا معنى لها أي فبرحمة من الله لنت لهم ثم قال: وهذا القول لا أراه صوابا وفيه نظر من وجهين أحدهما: أن هذا القسم ليس من المجاز، لأن المجاز هو دلالة اللفظ على غير ما وضع له في أصل اللغة، وهذا غير موجود في الآية، وإنما هي دالة على الوضع اللغوي المنطوق به في أصل اللغة. والوجه الآخر قال: أني لو سلمت أن ذلك من المجاز لأنكرت أن لفظة ما زائدة لا معنى لها، ولكنها وردت تفخيما لأمر النعمة التي لان بها رسول الله له وهي محض الفصاحة، ولو عرى الكلام منها لما كانت له تلك الفخامة وقد ورد مثلها في كلام العرب. ولا يعرف ذلك إلا أهله من علماء الفصاحة والبلاغة. ومن ذهب إلى أن في القرآن لفظا زائدا لا معنى له: فإما أن يكون جاهلا بهذا القول، وإما أن يكون

(١) الزمخشري ١/ ٦١٠

(٢) التفسير الكبير، ١٩/ ١٥٦

متسمحا في دينه واعتقاده، وقول النحاة إن (ما) في هذه الآية زائدة فإنما يعنون به أنها لا تمنع ما قبلها عن العمل، كما يسمونها في موضع آخر كافة أي أنها تكف الحرف العامل عن عمله، كقولك إنما زيد قائم فما قد كفت إن عن العمل في زيد، وفي الآية لم تمنع عن العمل ألا ترى أنها لم تمنع الباء عن العمل في خفض الرحمة.[1]

ويقول في موضع آخر: "أن هذه اللفظة لو كانت زائدة لكان ذلك قدحا في كلام الله تعالى، وذاك أنه يكون قد نطق بزيادة في كلامه لا حاجة إليها، والمعنى يتم بدونها، وحينئذ لا يكون كلامه معجزا، إذ من شرط الإعجاز عدم التطويل الذي لا حاجة إليه، وإن التطويل عيب في الكلام فكيف يكون ما هو عيب في الكلام من باب الإعجاز ؟ هذا محال".[2]

الرافعي: مصطفى صادق الرافعي (ت ١٣٥٦ هـ)

صاحب (**إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**) ذكر في كتابه هذا مبحثا خاصا بالحروف وأصواتها وأضاف بهذا المبحث رأيا جديدا بين فيه فائدة للحروف التي زعم البعض أنها زائدة، وهذه الفائدة تتعلق بصوت الحرف وجرسه وأثر ذلك في نظم الكلام. يقول: " لما كان الأصل في نظم القرآن أن تعتبر الحروف بأصواتها وحركاتها ومواقعها من الدلالة المعنوية، واستحال أن يقع في تركيبه ما يُسَوِّغ الحكم في كلمة زائدة أو حرف مضطرب، أو يجري مجرى الحشو والاعتراض، أو يقال فيه أنه تفوت أو

(١) المثل السائر، ابن الأثير، ١/ ٣٥٨.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، ٢/ ١٥٣.

استراحة، كما تجد ذلك في أساليب البلغاء، بل نُزِّلت كلماته منازلها على ما استقرت عليه طبيعة البلاغة"[1]، ومن الأمثلة التي رد فيها الرافعي القول بالزيادة عند قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (آل عمران) ذكر "أن النحاة يقولون إن ما زائدة ومقصود قولهم زائدة في الإعراب، فيظن من لا بصر له أنها كذلك في النظم ويقيس عليه مع أن هذه الزيادة لون من التصوير لو هو حذف من الكلام لذهب بكثير من حسنه وروعته، فإن المراد بالآية، تصوير لين النبي صلى الله عليه وسلم لقومه، وأن ذلك رحمة من الله، فجاء هذا المدُّ في (ما) وصفا لفظيا يؤكد معنى اللين ويفخمه وفوق ذلك فإن لهجة النطق به تشعر بانعطاف وعناية لا يُبتدأ هذا المعنى بأحسن منها في بلاغة السياق، ثم الفصل بين (الباء) الجارة ومجرورها (وهو لفظ رحمة) مما يلفت النفس إلى تدبر المعنى وينبه الفكر على قيمة الرحمة فيه، وذلك كله طبيعي في بلاغة الآية ".[2]

والذي أراه أن التحليل ليس وجها رئيسا في فائدة الحرف والغرض من ذكره، ولكنه وجه يمكن أن يضاف إلى الأوجه التي ذكرها المفسرون في فائدة هذا الحرف.

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص ١٨٠

(٢) إعجاز القرآن . ص ١٨٩-١٩٠

المبحث الثالث: مناقشة قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم

من خلال استعراض هذه الأقوال أجد أننا أمام موقفين.

الأول: القول بوجود زوائد في القرآن الكريم، وأصحاب هذا القول لا يعنون بالزيادة اللغو بمعنى أن حذف الحرف أو زيادته سواء في المعنى، بل يعنون أنه زائد من ناحية الإعراب، وأنه لا يضيف معنى زائدا على المعنى الأصلي، والغرض من مجيئه تأكيد المعنى الأساسي.

الثاني: القول بعدم وجود حروف زائدة في القرآن الكريم لا من حيث الإعراب ولا من حيث المعنى، وهؤلاء ينكرون أن يجيء حرف من الحروف لمجرد التأكيد، بل يقولون بأن لكل حرف معنى تأسيسيا يفيده ولا مانع بعد ذلك من أن يفيد التأكيد.

ومن الجدير التنويه إليه أني لم أجد -فيما قرأت- من قال إن حرفا واحدا جاء في القرآن زائدا، بمعنى أنه لا يضيف أي معنى ولا حتى التأكيد؛ لأن هذا القول مناف لبلاغة القرآن وإعجازه، وهذا لا يقوله مسلم فضلا عن أن يقوله عالم من علماء المسلمين.

إذن أصبح محل الخلاف متعلقا بوجود حروف في القرآن اختلف العلماء حولها، فقال بعضهم إنها لم تفد معنى جديدا على الأصل، وإنما جاءت للتأكيد وعبروا عن هذا القول بالزيادة. وقال آخرون هذه الحروف أصيلة وتفيد معنى جديدا تأسيسيا لا يمكن الاستغناء عنها.

ولمناقشة فريقي الخلاف مناقشة موضوعية لا بد من مناقشة القضيتين

التاليين:

- هل يتناسب هذا القول مع طبيعة اللغة وطبيعة القرآن الكريم؟

هنالك قاعدة لغوية مهمة هي أن الأولى في حروف المعاني أن تدل على معان تأسيسية، لذلك عند تناول أي حرف في أي نص فالأولى أن يحمل على معناه الذي وضع له. يقول ابن الأثير: (ت ٦٣٧ هـ): "فائدة وضع الألفاظ أن تكون أدلة على المعاني، فإذا وردت لفظة من الألفاظ في كلام مشهود له بالفصاحة والبلاغة فالأولى أن تحمل تلك اللفظة على معنى".[١]

وعليه فإن مخالفة هذه القاعدة والقول بزيادة حرف في نص من النصوص خلاف الأولى. ويؤكد ذلك العلائي (ت ٧٦١ هـ) فيقول: " إن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع، ويورث اللبس".[٢]

ولدراسة هذه القضية في القرآن الكريم لا بد من استحضار الحقائق التالية:

- القرآن الكريم كتاب الله أحكمت آياته يقول تعالى: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ ﴾ (هود) وقد بلغ هذا الكتاب رتبة عالية البلاغة إلى حد لا يمكن قياسه.

- جاء القرآن الكريم على هذا النحو ليكون دليلا على صدق رسالة

(١) المثل السائر، ابن الأثير، ص ٢/ ١٥٢

(٢) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي (العلائي)، ص ١٤٧

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي تحدى الله به الخلق جميعا إنسا وجنا فعجزوا عن الإتيان بمثله، فكان القرآن بهذا كتاب الله المعجز الذي لا يمكن لمخلوق مضاهاته: ﴿ لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾الإسراء.

- إعجاز القرآن له وجوه أهمها والذي حصل به التحدي هو الإعجاز البياني وهو يعنى فيما يعنيه أن القرآن جاء على نحو من النظم يناسب تماما المعاني المقصودة منه وأن كل كلمة من كلماته وكل حرف من حروفه جاء في مكانه المناسب بحيث لا يمكن حذفه أو استبداله مع بقاء المعنى على حاله.

- وعليه فالأصل أن كل حرف من القرآن جاء في مكانه ولا يمكن أن يستغنى عنه، ولا يصح ادعاء زيادته أو قصر فائدته على التأكيد فحسب، لأن هذا تجريد للحرف من فائدته الأصلية. يقول الرازي: " إن الله تعالى وصف القرآن بكونه هديا وبيانا، وكونه لغوا ينافي ذلك".[(١)] ويرى أنه لا يوجد حرف في القرآن ولا كلمة إلا وله فائدة، وأن العقول البشرية قد تدرك هذه الفائدة وقد لا تدركها، فإن لم تدركها ينبغي أن يفوض أمرها إلى الله لا أن يقول بالزيادة.[(٢)]

وههنا أضيف قضية مهمة هي أن المفسر حتى يتجنب ادعاء الزيادة في القرآن الكريم لا بد له من أمور:

أ- ضرورة فقه معاني الحروف.

---

(١) الرازي، ٢/ ١٣٥

(٢) سبق التفصيل في قوله في مبحث المانعين للزيادة.

ب-النظر إلى السياق لإدراك معاني هذه الحروف.

ج- الاستعانة بأدوات التفسير لتأويل ما ظاهره الإشكال فيما يتعلق ببعض الحروف التي جاءت على غير صورتها الأصلية.

إذن نقرر بعد هذا أن فكرة زيادة الحروف في الكلام ليست مناسبة لا في اللغة عموما، ولا في القرآن الكريم من باب أولى

وبعد مناقشة القضية من خلال المحورين السابقين من حيث اللغة ومن حيث طبيعة القرآن الكريم، تقرر لدي أن القول بالزيادة خلاف للأصل في اللغة إذ الأصل أن يفيد كل حرف معنى تأسيسا، وبما أن الأمر كذلك فلا بد بعد ذلك من دراسة الأسباب التي دفعت بعض علمائنا الأجلاء إلى القول بزيادة بعض الحروف لنتبين أهي وجيهة تبرر مذهبهم أم موهومة تضعف متعلقهم؟ وسأحاول إن شاء الله أن تكون هذه الدراسة موضوعية دقيقة.

المبحث الرابع: دوافع القول بزيادة الحروف في القرآن

إن من قالوا بزيادة الحروف في القرآن الكريم من جهابذة اللغة والتفسير، وهؤلاء لم يقولوا ما قالوه جزافا بل لأسباب وهموا أنها جديرة لتحملهم على قول ما قالوه ومن هذه الأسباب:

١- جعل القاعدة النحوية هي الأصل، وتطبيقها على آيات القرآن.

ومن الجدير بالذكر هنا أن اللغة المحكية بين الناس سابقة للقواعد التي قعدها العلماء، وأن هذه القواعد المصاغة إنما صيغت من خلال استقراء اللغة وهذا يعني أن الأصل هو اللغة والفرع القواعد، وهذه القواعد إنما وضعت لضبط الكلام وصيانة اللغة من اللحن، وهذا أمر حسن، لكن الذي لا ينبغي أن تتخذ هذه القواعد للتحكم في النصوص العربية الأصلية التي كانت قبل أن تكون هذه القواعد، وهذه قضية خطيرة دفعت بعض العلماء إلى رد قراءات متواترة كما دفعتهم إلى القول بزيادة حروف في القرآن وقصرها على إفادة التأكيد.[1]

ومن الأمثلة على محاكمة هؤلاء القرآنَ بقواعدهم النحوية أن الفراء اعتبر الواو في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ ١٥٢﴾ (آل عمران) زائدة[2]؛ لأن قواعدهم تجيز أن تأتي الواو زائدة. ولما نظر الفراء هنا إلى الواو ولم يجد لها معنى حكم بزيادتها بناء على قاعدته، وهذا تحكم في

(١) لطائف المنان وروائع البيان، في دعوى الزيادة في القرآن و فضل حسن عباس، ص ٩٢

(٢) معاني القرآن، الفراء، ١/ ٢٣٨

النص لا مسوغ له، ولو أن الفراء أمعن النظر في معنى الواو وتحرر من سلطة قواعد النحو، لوجد أنها يمكن أن تكون عاطفة، عطفت التنازع على الفشل، وعليه فإن متعلق إذا محذوف تقديره مثلا منعكم نصره، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال: " فإن قلت: أين متعلق (حتى إذا) قلت: محذوف، تقديره: حتى إذا فشلتم، منعكم نصره".[١] وعليه فإن معنى الآية حتى إذا فشلتم وتنازعتم منعكم الله نصره.[٢]

٢- قياس آية من القرآن الكريم على أخرى.

فقد تأتي آيتان ظاهرهما التشابه فيزاد في واحدة حرف ليس في الأخرى فيُظَن أن هذا الحرف زائد[٣] ومثال ذلك قاله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴿٧١﴾ ﴾ (الزمر) في سياق الحديث عن الكافرين، مع قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ ﴾ (الزمر).[٤] في سياق الحديث عن المؤمنين حيث زيد حرف الواو على الآية الثانية لمعنى دقيق هو أن المؤمنين يجيئون الجنة وأبوابها مفتوحة مستعدة لاستقبالهم وهذا تكريم لهم، يقول أبو حيان: "إن أبواب الأفراح تكون مفتوحة لانتظار أن تجيء إليها بخلاف أبواب السجون".[٥] أما الكافرين فيجيئون إلى النار وأبوابها مغلقة وفي ذلك إهانة لهم بالإضافة

(١) الكشاف، الزمخشري، ١/ ٤٢٧

(٢) لطائف المنان وروائع البيان، في دعوى الزيادة في القرآن و فضل حسن عباس، ص ٩٢

(٣) لطائف المنان، فضل عباس، ٩٣

(٤) قال بزيادتها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٦٣

(٥) البحر المحيط. أبو حيان، ٩/ ٢٢٤- ٢٢٥

إلى الفجأة التي تزيد من هول العذاب، يقول ابن عاشور تفتح أبواب جهنم وقد كانت مغلقة لتفتح في وجوههم حين مجيئهم فجأة تهويلاً ورعباً.[1]

٣- تصور معنى معين في الآية أو إعراب ثم تأويلها والقول بالزيادة لتقرير هذا المعنى أو الإعراب.[2]

وهذا مخالف لشروط التفسير فالأصل أن يكون ذهن من يتصدى لتفسير القرآن متجردا وموضوعيا، يقبل على القرآن بذهن خال من المقررات المسبقة التي تؤثر عليه تأثيرا سلبيا وتمنعه من الوصول إلى الحقائق المطلقة.

فمثلا في قوله تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴿٦١﴾﴾(البقرة) يظن بعض القائلين بالزيادة أن كلمة (باءوا) بمعنى استحقوا، واستحق لا تتعدى بالباء فيزعم بعد هذا التقرير المسبق أن الباء زائدة، والمعنى عندهم استحقوا غضبا[3]، وهذا القول بعيد عن السياق يزيده بعدا الزعم بزيادة الباء. والصواب أن الباء تأتي على معان كثيرة كلها أقوى من القول بالزيادة منها أن باءوا بمعنى رجعوا والباء هنا للمصاحبة أي مصحوبين بغضب الله.[4]

٤-إهمال المأثور من التفسير وإهمال سياق الآيات.

ومثاله قولهم إن الباء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴿١٩٥﴾﴾(البقرة)

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٢٤/ ١٣٥

(٢)لطائف المنان، فضل عباس، ٩٤- ٩٥

(٣)نقل هذا القول الرازي في تفسيره ٣/ ١٠٢

(٤)ذهب إلى ذلك الطبري، ١/ ٣٦٤

زائدة، ومعنى الآية ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة.[١] وهذا التفسير فيه تجاهل للمأثور والسياق؛ ذلك لأن المقصود ليس النهي عن إلقاء اليد في التهلكة، إنما المقصود لا تجعلوا أيديكم سببا للإلقاء في التهلكة. فالآية تقول: ﴿ وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴿١٩٥﴾ ﴾ (البقرة) واليد يعبر بها عن إعطاء المال وعن منعه يقول تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴿٢٩﴾ ﴾ (الإسراء) وعليه فإن معنى الآية أنفقوا وجاهدوا ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة فتكون أيديكم التي منعت الإنفاق سببا في هلاككم.[٢]

وسبب نزول الآية يؤكد هذا المعنى حيث جاء فيه عن أسلم أبي عمران قال: غزونا من المدينة نريد القسطنطينية، وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، والروم ملصقو ظهورهم بحائط المدينة، فحمل رجل على العدو فقال الناس: مه مه، لا إله إلا الله، يلقي بيديه إلى التهلكة، فقال أبو أيوب: إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما نصر الله نبيه صلى الله عليه وسلم وأظهر الإسلام قلنا: هلم نقيم في أموالنا ونصلحها، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴿١٩٥﴾ ﴾ (البقرة)، فالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة: أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد، قال أبو عمران: فلم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية.[٣] وعليه تكون

(١) اختار القول بالزيادة الزمخشري في الكشاف، ١/ ٢٣٧

(٢) لطائف المنان، فضل عباس، ١٠٣- ١٠٤

(٣) سنن أبي داود كتاب:كتاب الجهاد باب:باب في قوله عز و جل و لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة رقم الحديث:٢٥١٢ ج:٢ ص:١٦

(الباء) سببية وهو ما ذهب إليه الراغب[1]، وأبو حيان.[2]

٥- إهمالهم لأسلوب التضمين الذي ينفي القول بالزيادة في كثير من المواضع.

وهو أن تتضمن الكلمة معنى آخر أفادته التعدية دون أن تخرج هذه الكلمة عن معناها الأصلي، وهذا أولى وأقوى من القول بالزيادة ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾(النمل) قالوا بزيادة اللام في لكم والمعنى عندهم ردفكم أي تبعكم بعض الذي تستعجلونه وهو العذاب.[3] والأولى أن يضمن الفعل ردف معنى يتعدى باللام كأن يقال: دنا وقرب وهذا جائز وأولى من القول بزيادة اللام.[4]

وقد نقل هذا القول الطبري مرجحا له حيث قال: " قال بعض نحويي الكوفة: أدخل اللام في ذلك المعنى، لأن معناه: دنا لهم وهذا القول هو أولاهما عندي بالصواب ".[5]

---

(١) المفردات، لراغب، ٧٠-٧١

(٢) أبو حيان، ٢/ ٢٥٢- ٢٥٣

(٣) قال بزيادتها ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٢٢٧

(٤) لطائف المنان، فضل عباس، ٩٧، وانظر ١٤٦

(٥) جامع البيان، الطبري، ٢٠/ ١٥

الفصل الثاني
دراسة تطبيقية لمواضع قيل فيها حروف زائدة

أمثلة على مواضع قالوا فيها حروف زائدة

ناقشت فيما سبق قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم من خلال ثلاثة محاور:

الأول: إمكان الزيادة من حيث اللغة.

الثاني: إمكانها في القرآن الكريم من حيث طبيعته.

الثالث: مناقشة الأسباب التي دفعت إلى القول بالزيادة وردها.

بقي هنا محور واحد لا بد من دراسته لاستكمال متعلقات هذه القضية وهو دراسة مواضع من القرآن الكريم قالوا إن فيها حروفا زائدة، لنتبين من ذلك ما إذا كانت زائدة كما قالوا أم لها معنى أصيلا أضافته، ولكنهم لم يهتدوا إليه فقالوا بالزيادة.

أسوق هنا هذه الأمثلة إضافة إلى للأمثلة التي ذكرتها في الدراسة النظرية وناقشتها وبينت الموقف من القول بالزيادة فيها.

أولا: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ **(الشورى)**

لما نظر أهل العلم في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ (الشورى) ورأوا اجتماع (الكاف) التي للتشبيه مع (مثل) التي هي للتشبيه أيضا، ظنوا أن اجتماعهما في هذه الآية يفضي إلي المحال عقلا وشرعا، وقالوا: إن التعبير على ظاهر الآية يقتضي نفي الشبيه عن مثل الله، وعليه

فالمعنى ليس يشبه مثل الله شيء وهذا محال؛ لأن نفي الشبيه عن مثل الله يتضمن التسليم بوجود مثل له سبحانه وهذا كفر بلا خلاف. لذلك فروا من هذا المحال وتأولوا الآية على أن هنالك حرفا زائدا. هو (الكاف) على قول[١]، أو (مثل) على قول آخر[٢].

وقد جمع صاحب الدر المصون الأقوال التي تفضي إلى الزيادة فذكر أن الكافَ قد تكون زائدة في خبرِ ليس، و(شيءٌ) اسمُها. والتقدير: ليس شيءٌ مثلَه. وهذا التأويل عند أصحابه اضطراري إذ لولا ادِّعاءُ زيادتِها لَلَزِمَ أَنْ يكونَ لله مِثْلٌ. وهو مُحالٌ؛ إذ يَصيرُ التقديرُ على أصالةِ الكاف: ليس مثلَ مثلِه شيءٌ، فنفى المماثلةَ عن مثلِه، فثبَتَ أنَّ له مثْلاً، لا مثلَ لذلك المَثَلِ، وهذا مُحالٌ، وفيه تناقضٌ؛ لأنَّه إذا كان له مِثْلٌ فلِمِثْله مِثْلٌ وهو هو، مع أنَّ إثباتَ المِثْلِ لله تعالى مُحالٌ. ثم نقل قولا آخر وهو القول بزيادة مِثْل، وهو من حيث الدوافع والنتيجة مثل السابق.[٣]

قلت سواء كان هذا أو ذاك فالمعنى يصبح بعد ذلك ليس مثل الله شيء أو ليس كالله شيء، ومجيء الكاف أو المثل هنا للتوكيد وبذلك ينتفي المحال، ولعل هذا سبب وجيه عند من قالوا بذلك جوز لهم القول بالزيادة.

لكن السؤال الأهم هنا هل من طريقة لتأويل هذه الآية تخرجنا من

---

(١) ذهب إلى ذلك ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ١٥٧

(٢) نقل هذا القول الطبري، ٢٥/ ١٨

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٢٤/ ٦

الإشكالين معا إثبات مثل لله أو إثبات الزيادة في القرآن الكريم؟ والجواب نقرره بعد استعراض باقي أقوال العلماء ممن منعوا القول بالزيادة وأهم هذه الأقوال:

١- ذهب فريق من العلماء إلى نفي المحال المتوهم مع إثبات أصالة الحرفين في الآية، بحمل المثل على معنى أخرى غير معناه الظاهر هو الصفةُ، وذلك أنَّ المِثْلَ بمعنى المَثَلَ والمَثَلُ الصفةُ، كقولِه تعالى: (مَّثَلُ الجنة)(الرعد:٣٥) فيكونُ المعنى: ليس مِثْلُ صفتِه تعالى شيءٌ من الصفات التي لغيرِه[١]، وفي هذا تنبيه على أنه وإن وصف بصفات قد يوصف بها البشر إلا أنه ليس في صفاتهم ما يشبه صفته سبحانه.

٢- ذهب فريق إلى أنه لا زيادة في الآية، وأن معنى الكاف والمثل على أصليهما وهو الشبه والمماثلة كما قال الفريق السابق لكن هؤلاء منعوا المحال في الآية بإحدى طريقتين.

الأولى: قالوا إن المقصود من هذه الآية نفي المماثلة وما يشبه المماثلة كأنه قال: ليس هنا شيء يشبه أن يكون مثلا لله فضلا عن أن يكون له على الحقيقة، وهذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، نحو قوله تعالى: ﴿**فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا** ﴿٢٣﴾﴾(الإسراء)، نهيا عن الأذى اليسير صراحة، وعن نفي ما فوقه من باب أولى، والتعبير على هذا النحو أقوى من القول: ليس مثله شيء لأن هذا نفي للمثل المكافئ ولو جاء النظم على هذا النحو لتوهم

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٦/ ١٢٤

متوهم أن هنالك رتبة لا تضارع رتبة الألوهية ولكنها تليها، فأراد الله من هذا النظم أن ينفي المثل التام والمقارب.

الثانية: أن يكون المقصود نفي الشبيه، مع تقديم الحجة والبرهان على ذلك، وهذا الأسلوب على نحو قولهم: مثلك لا يكذب. وليس المقصود نفي الكذب عن مثل المخاطب بل المقصود نفي الكذب عن المخاطب نفسه، مع تقديم دليل على ذلك وهو أن من يكون بهذه الصفة لا يمكن أن يكذب. وعليه يكون معنى الآية: مثل الله تعالى لا يكون له مثيلا لما يتصف به من صفات الكمال.[١] وقريب من هذا قولهم إن المراد من مثله: ذاته كما في قولِهم مثلُكَ لا يفعلُ كَذا بقصدِ المبالغةِ في نفيهِ عنهُ فإنَّه إذا نُفيَ عمَّن يناسبُه كانَ نفيُه عْنهُ أَولى [٢].

قلت وهذا توجيه وجيه، وأقل وعورة من القول الأول، ولعل أيسر الطريقين فهما وأدقهما معنى هي الطريقة الثانية ودقتها في أنها استبعدت القول بالزيادة في القرآن، وقدمت للحرف معنى دقيقا عميقا أفاد النظم معنى جيدا جديرا.

وهذا ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال: " قالوا مثلك لا يبخل، فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريقة الكناية؛ لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده، وعمن هو على أخص

(١) النبأ العظيم. ١٣٣-١٣٤

(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم، أبو السعود، ٦/ ٧٦

أوصافه فقد نفوه عنه ".[١]

ومن الجدير بملاحظتة هنا أن الزمخشري ممن يرتضون القول بالزيادة في القرآن، وهو بالرغم من ذلك لا يقبل القول به في هذه الآية، مما يدل على أن القائلين بالزيادة لم يتفقوا في قولهم على الزيادة في موضع واحد من القرآن، فما قاله ابن قتيبة حول زيادة الكاف هنا[٢] رده الزمخشري، وما قاله الزمخشري حول زيادة حرف في موضع آخر رده غيره، وفي كلٍ يستنبط الذي يمنع الزيادة معاني عديدة يحمل الحرف عليها ويتجنب القول بالزيادة وما ذكرت من أمثلة في هذا البحث يؤكد ذلك.

والى ما ذهب إليه الزمخشري ذهب الشهاب في حاشيته على البيضاوي حيث يرى أن قولنا ليس كذاته شيء وقولنا ليس كمثله شيء عبارتان بمعنى واحد، وهو نفي المماثلة عن ذاته، لكن الأولى بصريح العبارة والثانية بالكناية المشتملة على مبالغة هي أن المماثلة منفية عمن يكون مثله وعلى صفته فكيف عن نفسه، وهذا لا يستلزم وجود (المثل)، إذ الغرض المبالغة.[٣]

٣- ذهب فريق إلى أن لا ضرورة للقول بزيادة أحد الحرفين لأن المحال الذي ذكروه غير وارد لا نصا ولا احتمالا " لأن نفي مثل المثل يتبعه في العقل نفي المثل أيضا وذلك أنه لو كان هناك مثل لله لكان لهذا المثل مثل

(١) الزمخشري، ٤/ ٢١٧ وأبو حيان، ٩/ ٣٢٦

(٢) تأويل مشكل القرآن ابن قتيبة، ٢٥٠

(٣) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي، ٨/ ٣٣٧-٣٣٨

قطعا وهو الإله الحق، فإن كل متماثلين يعد كل منهما مثلا لصاحبه إذا لا يتم انتفاء مثل المثل إلا بانتفاء المثل وهو المطلوب".[١]

قلت: هذا توجيه فيه من الوعورة ما في أدلة الفلاسفة، ومعلوم أن القرآن الكريم جاء على نحو مخالف لطريقتهم وأدلتهم، إذ فيه أدلة وحجج متينة تفوق حجج الفلاسفة، مع ما امتازت به من سهولة النظم ووضوح المعاني وبعدها عن التعقيد.

كما أنه مع هذا التوجيه لا يظهر لورود حرفي التشبيه أي فائدة، ولعل هذا يفضي بالنهاية إلى ما أفضى إليه القول بالزيادة.

وهذا ما ذهب إليه دراز حيث قال: " وقصارى هذا التوجيه _لو تأملته _ أنه مصحح لا مرجح، أي أنه ينفي الضرر عن هذا الحرف، لكنه لا يثبت فائدة، ولا يبين مسيس الحاجة إليه. ألست ترى أن مؤدى الكلام معه كمؤداه بدونه سواء، وأنه إن كان قد ازداد به شيئا فإنما ازداد شيئا من التكلف والدوران؟"[٢]

قلت هذه وجوه ثلاثة أقواها عندي الثاني كما بينت ولكنها جميعا محتمله والقول بأي منها أوجه واسلم من القول بالزيادة.

ثانيا: الآيات التي أمر الله بها الملائكة وإبليس بالسجود لآدم

من المواضع التي قيل فيها بزيادة حروف الآيات التي أمر الله فيها الملائكة وإبليس بالسجود لآدم، وهذه الآيات هي:

---

(١) النبأ العظيم، محمد عبد الله دراز ١٣٢

(٢) النبأ العظيم، ١٣٢

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ (البقرة)

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿١١﴾ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ (الأعراف)

﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (الحجر)

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ (الإسراء)

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾ ﴾ (الكهف)

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾ ﴾ (طه)

﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ (ص)

من خلال دراسة موقف العلماء من هذه الآيات نجد أنهم اختلفوا في حرفين هما (إذ) و(لا) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ (الأعراف) وسأتناولهما الآن بالدراسة والتحليل.

أولا: (إذ)

شذ أبو عبيدة عن جمهور العلماء المجيزين للقول بالزيادة والمانعين لها فقال بزيادة (إذ) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾ (البقرة:٣٤، الكهف: ٥٠،طه: ١١) حيث ذكر في كتابه معاني القرآن في

باب مجاز ما يزاد في الكلام بعضا من حروف الزوائد وعد منها (إذ) وقال بعد أن ساق هذا الحرف " مجاز هذا أجمع إلقاؤهن".[١] وهو يقصد بقوله هذا أنها زائدة.

وتبعه في قوله هذا ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن.[٢] وخالفهما بهذا القول أكثر العلماء سواء المانعون للزيادة والمجيزون لها، أما من المانعين فقد رد قولهما الطبري وقال:"(إذ) حرف يأتي بمعنى الجزاء، ويدل على مجهول من الوقت، وغير جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى في الكلام ".[٣]

ثم استنبط الطبري الغرض في هذا الحرف مستعينا بالسياق فيقول: " لو أبطلت (إذ) وحذفت من الكلام، لاستحال عن معناه الذي هو به، وفيه (إذ)، فإن قال لنا قائل: فما معنى ذلك؟ وما الجالب لـ (إذ)، إذ لم يكن في الكلام قبله ما يعطف به عليه؟ قيل له: قد ذكرنا فيما مضى: أن الله جل ثناؤه خاطب الذين خاطبهم بقوله:﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴿٢٨﴾ ﴾(البقرة) بهذه الآيات والتي بعدها، موبخهم مقبحًا إليهم سوء فعالهم ومقامهم على ضلالهم، مع النعم التي أنعمها عليهم وعلى أسلافهم؟ ومذكرهم بتعديد نعمه عليهم وعلى أسلافهم ألا يسلكوا سبيل من هلك من أسلافهم في معصيته، فيسلك بهم سبيلهم في عقوبته؟ ومعرفهم ما كان منه من تعطفه على التائب منهم استيعاباً منه لهم. فكان مما عدد من نعمه

(١) مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١/ ١١.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ١٥٨.

(٣) الطبري ١/ ٢٢٤.

عليهم أنه خلق لهم ما في الأرض جميعًا، وسخرلهم ما في السموات من شمسها وقمرها ونجومها، وغير ذلك من منافعها التي جعلها لهم ولسائر بني آدم معهم منافع. فكان في قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾**﴾ (البقرة) معنى: اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم، إذ خلقتكم ولم تكونوا شيئًا، وخلقت لكم ما في الأرض جميعًا، وسويت لكم ما في السماء. ثم عطف بقوله: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴿٣٠﴾**﴾ (البقرة) على المعنى المقتضى بقوله: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴿٢٨﴾**﴾ (البقرة)، إذ كان مقتضيًا ما وصفت من قوله: اذكروا نعمتي إذ فعلت بكم وفعلت، واذكروا فعلي بأبيكم آدم إذ قلت للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة".[1]

وكلام الطبري هذا يمكن أن يستنبط منه سبب من أسباب القول بالزيادة وهو: إهمال السياق كما ذكرت في الدراسة النظرية.

وممن رد على أبي عبيدة قوله بالزيادة ممن أجازوا وقوعها في القرآن أبو حيان. حيث يرى أنها ظرف زمان للماضي،[2] وابن عطية حيث نقل قول الجمهور في أنها ليست زائدة بل معطوفة على إذ في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴿٣٠﴾**﴾ (البقرة)، وقال: هي ليست زائدة وإنما معلقة بفعل مقدر تقديره واذكر.[3] وعليه تكون فائدة إذ هنا ربط

(١) الطبري ١/ ٢٢٤

(٢) أبو حيان، ١/ ٢٢٢

(٣) المحرر الوجيز، أبو عطية، ٥/ ٢٢٥ – ٢٢٦

السياق ببعضه على معنى اذكر إذ أمر الله الملائكة بالسجود لآدم، وعليه فالقول بزيادتها شاذ مردود.

ثانيا: (**لا**)

في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴿١٢﴾﴾ (الأعراف) ذهب بعض العلماء إلى القول بزيادة (لا) لإشكال ظهر لديهم هو أن ظاهر الآية سؤال إنكاري من الله لإبليس لامتناعه عن ترك السجود لأن صيغة الكلام (ما منعك) أن (لا تسجد) أي ما منعك من عدم السجود، وعلى هذا التأويل يكون إبليس قد سجد لآدم والله أنكر عليه ذلك وسأله عن المانع الذي منعه من ترك السجود، وهذا المعنى يتعارض مع الآية الأخرى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴿١١﴾﴾ (لأعراف). وفي موضع آخر من القرآن الكريم جاء أن الله أمر إبليس بالسجود ولكن إبليس امتنع عن السجود فأنكر الله عليه ذلك، وهذا الموضع قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴿٣٢﴾﴾ (الحجر)

والإشكال هنا في تعارض ظاهر الآيتين من سور الحجر فواحدة الظاهر منها أن إبليس كان مأمورا بالسجود ولكنه ترك السجود فلامه الله على ذلك، والأخرى كان فيها إبليس مأمورا بترك السجود ولكنه سجد فلامه الله على ذلك، وهذا الإشكال لمحة الطبري فعبر عنه بقوله: " فإن قال قائل بصيغة السؤال أخبرنا عن إبليس ألحقته الملامة على السجود أم على ترك السجود؟ فإن تكن لحقته على ترك السجود فكيف قيل له: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا

تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴿١٢﴾ ﴾ (الأعراف)، وإن كان النكير على السجود، فذلك خلاف ما جاء في التنزيل في سائر القرآن، وخلاف ما يعرفه المسلمون".[١]

ولإزالة هذا الإشكال ذهب فريق إلى القول بزيادة (لا) في هذا الموضع منهم أبو عبيدة حيث قال: " مجازه: ما منعك أن تسجد، والعرب تضع (لا) في موضع الإيجاب، وهي من حروف الزوائد".[٢]

وابن قتيبة يعلل القول بالزيادة بأن إبليس لم يسجد[٣] فكيف يسأل عن امتناعه عن ترك السجود وهو لم يسجد أصلا. والى مثل ذلك ذهب الزجاج[٤] والزمخشري[٥] والبيضاوي[٦] وقالوا إن الغرض من الزيادة التأكيد وكأنه قيل: ما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك.

والذي أراه قبل ذكر أقوال الفريق الآخر أن الإشكال الذي ذكروه حاصل فعلا أما قولهم إن الحرف زائد للتوكيد فهو فيما أرى بعيد. خصوصا وأن باب التأويل مفتوح لحل هذا الإشكال بوجوه قوية وجهيه دون الوقوع في محذور القول بالزيادة في القرآن، ومن هذه التوجيهات التي ذكرها العلماء.

الأول: تقدير محذوف نحو ما منعك من السجود فأحوجك أن لا تسجد

(١) الطبري ٨/ ١٥٤

(٢) مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١/ ٢١١

(٣) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ١٥٤

(٤) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢/ ٣٢٢

(٥) الزمخشري، ٢/ ٨٩

(٦) البيضاوي انظر حاشية الشهاب ٤/ ٢٥٤

وهذا ما ذهب إليه الطبري حيث قال: "في الكلام محذوف قد كفى دليل الظاهر عنه وهو أن معناه: ما منعك من السجود فأحوجك ألا تسجد فترك ذكر أحوجك استغناء بمعرفة السامعين.[١]

الثاني: أن المنع بمعنى القول وعليه فمعنى الكلام من قال لك لا تسجد إذ أمرتك.[٢]

الثالث: أن المنع بمعنى دعاك أي ما دعاك إلى أن لا تسجد.[٣]

الرابع: أن المنع مجاز عن الاضطرار والمعنى ما اضطرك لأن لا تسجد.[٤]

الخامس: أن معنى ما منعك: ما حماك وجعلك في منعة مني في ترك السجود.[٥]

وبالنظر إلى مجموع هذه الأقوال نجد أنها جاءت ضمن احتمالات:

- **الأول**: تقدير محذوف.
- **الثاني**: تضمين الفعل (**منعك**) معنى آخر نحو حملك أو دعاك.
- **الثالث**: أن الفعل منعك فيه مجاز ولا يراد به الحقيقة ومجازه هنا أن يحمل الفعل على معنى اضطرك أو حملك أو دعاك. وهذا القول بالنتيجة لا يختلف عن سابقه.

---

(١) الطبري،٨/ ١٥٤، وابن عطية ٥/ ٤٤١

(٢) نقله الطبري ٨/ ١٥٤

(٣) الرازي، ١٤/ ٢٠٧

(٤) الشهاب في حاشيته على البيضاوي، ٤/ ٢٥٤

(٥) نقله عن الراغب القزويني في الإيضاح ص ٣١٧

- **الرابع**: وهو أن معنى منعك أي جعلك في منعة مني في ترك السجود.

وهنا يمكن أن يعترض على القول الثاني وهو تضمين الفعل منع معنى (دعا وحمل). والاعتراض هو أن شرط التضمين أن تضمن الكلمة معنى كلمة موافقة لها[1] وهنا المعنيان متضادان.

أما القول الثالث وهو حمل الكلام على المجاز فسيكون في الكلام بناء عليه مجاز مرسل علاقته الضدية. وهذا القول فيما أرى بعيد فكيف يحمل الفعل على معنى ضده وما المسوغ لذلك، بل إن هذا يفتح بابا في التفسير خطيرا لا تؤمن عواقبه لأن حمل الفعل على معنى ضده يجوز لنا ذلك في غير هذا من الأفعال الواردة في القرآن، كما أنه لا يخفى أن الأصل القول بالحقيقة. ولا يصار إلى المجاز إلا بمسوغ وقرينة وهما هنا منتفيان.

أما القول الرابع فيمكن الاعتراض عليه، بأن هذا التأويل لا يستقيم في آية (ص) ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ (ص).

يبقى من بين هذه الأقوال الأول وهو ما ذهب إليه الطبري، وعليه يكون الغرض من الآية السؤال عن الذي أحوج إبليس لأن لا يسجد. ويبقى لإزالة الإشكال وبيان انسجام القرآن وتناسقه مع بعضه أن نبين الفرق بين السؤال الوارد في سورة الأعراف ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴿١٢﴾﴾ (الأعراف) والسؤال في سورة ص: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴿٧٥﴾﴾ (ص) وبيان ذلك

(١) ذكر الاعتراض علي العماري في معال له في مجلة الأزهر ونقله عنه فضل حسن عباس في لطائف المنان ص ٢٣٣.

"أن تبكيت الله لإبليس حينما امتنع عن السجود جاء في ثلاثة مواضع في سورة ص: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ ﴿٧٥﴾ ﴾(ص) وفي سورة الأعراف: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ ﴿١٢﴾ ﴾(الأعراف) ثم في سورة الحجر: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾(الحجر)، ونحن نجد أن هذه الأسئلة الثلاثة لكل منها مورده الخاص به، فلا ينبغي أن تحمل على شيء واحد.

آية (ص): ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ ﴿٧٥﴾ ﴾(ص) هي سؤال عن المانع من السجود، وفي الأعراف: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ ﴿١٢﴾ ﴾(الأعراف) فليس من الحكمة البيانية التي عرفناها أن نحمل هذه الآية على ما حملنا عليه الآية السابقة وأن يكون السؤال عن المانع من السجود.

إذا لا بد من محمل آخر للآية الكريمة فإذا كان السؤال في سورة (ص) عن المانع من السجود فإن السؤال في سورة الأعراف ينبغي أن يكون عن الحامل على ترك السجود، ولهذا جاء في آية (ص) قوله سبحانه ﴿ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾(ص) لا يقال أن الأمرين شيء واحد فقد يكون المانع غير الحامل على تركه.

بقيت سورة الحجر كان السؤال فيها مغايرا لما جاء في السورتين السابقتين فلم يسأل: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ ﴿٧٥﴾ ﴾(ص) كما في سورة ص، أو: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ ﴿١٢﴾ ﴾(الأعراف) كما في سورة الأعراف، وإنما سئل: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾(الحجر) ونظر في هذه الآية

الكريمة إلى مخالفته للساجدين الذين كان معهم من.[1]

ثالثا: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾ ﴾(آل عمران)

اختلف المفسرون في (ما) في هذه الآية فقال بعضهم زائدة[2] ومنهم الزجاج ولم يكتف بهذا الحكم بل زعم الإجماع على ذلك. حيث يقول: " (ما) بإجماع النحويين صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عملت، والمعنى فبرحمة من الله لنت لهم، إلا أن (ما) قد أحدثت بدخولها توكيد المعنى".[3]

والى نحو ذلك ذهب ابن عطية وقال: " معناه فبرحمة من الله و(ما) قد جردت عنها معنى النفي ودخلت للتأكيد، وهي ليست بزيادة على الإطلاق لا معنى لها، وأطلق عليها سيبويه اسم الزيادة من حيث زال عملها ".[4]

ومن خلال مطالعة أقوال القائلين بزيادتها يظهر أن قولهم بالزيادة مقيد في محلها من الإعراب وهذا ما صرح به ابن عطية.

وقبل نقل رأي المانعين للزيادة أنوه إلى أن نقل الزجاج لإجماع أهل النحو على أن ما صله غير مسلم لذا اعترض عليه الألوسي في هذا القول، ونقل قولا للأخفش خلاف ذلك مما ينفي الإجماع على زيادة (ما) في هذا

(١) لطائف المنان، فضل عباس، ص ٢٣٤

(١) ممن قال بزيادتها الزمخشري، ١/ ٤٣١ و أبو حيان ٣/ ٤٠٧ وابن عطية ٣/ ٣٩٥

(٢) معاني القرآن الكريم وإعرابه، الزجاج، ١/ ٤٨٢

(٣) المحرر الوجيز، ابن عطية، ٣/ ٣٩٥

الموضع.[١]

والذين قالوا بأصالة (ما) في موضعها هنا اختلفوا في معناها على أقوال أهمها.

١- أن تكون ما استفهاما للتعجب تقديره فبأي رحمة من الله لنت لهم، وممن قال بذلك الرازي، وعلل ما ذهب إليه " بأن جنايتهم لما كانت عظيمة ثم إنه ما أظهر ألبتة ، تغليظا في القول ، ولا خشونة في الكلام ، علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني وتسديد إلهي ، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد ، فقيل : فبأي رحمة من الله لنت لهم".[٢] غير أن أبا حيان أنكر عليه ذلك من حيث الإعراب لا المعنى.[٣]

٢- أنها نكرة بمعنى شيء ورحمة بدل منها أو صفة لها، وممن قال بذلك الألوسي.[٤]

أما الطبري فقد اختلفت كلمته في الحكم على (ما) في هذه الآية فذكر عند تفسيره الآية ما نصه: " يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ** ﴿١٥٩﴾ ﴾(آل عمران) ، فبرحمة من الله، وما صلة. وقد بينت وجه دخولها في الكلام في قوله: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا** ﴿٢٦﴾ ﴾ (البقرة). والعرب تجعل ما صلة في المعرفة والنكرة، كما قال: ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم**

(٤) روح المعاني، الألوسي، ٤ / ٤٣٣

(١) الرازي. ٩/ ٦٢-٦٣

(٢) أبو حيان، ٣/ ٤٠٧

(٣) الألوسي، ٤/ ٤٣٣

﴿ مِّيثَٰقَهُمْ ﴾(النساء:١٥٥ -المائدة:١٣)، والمعنى: فبنقضهم ميثاقهم. وهذا في المعرفة. وقال في النكرة ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ (المؤمنون)، والمعنى: عن قليل وربما جعلت اسماً وهي في مذهب صلة، فيرفع ما بعدها أحياناً على وجه الصلة، ويخفض على إتباع الصلة ما قبلها"[١]

وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ (البقرة) قال: "قال بعضهم: هي زائدة لا معنى لها، وإنما تأويل الكلام: فقليلاً يؤمنون، كما قال جل ذكره ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾ ﴾(آل عمران) وما أشبه ذلك، فزعم أن ما في ذلك زائدة، وأن معنى الكلام: فبرحمة من الله لنت لهم. وأنكر آخرون ما قاله قائل هذا القول في ما... وقالوا: إنما ذلك من المتكلم على ابتداء الكلام بالخبر عن عموم، جميع الأشياء، إذ كانت ما كلمة تجمع كل الأشياء، ثم تخص وتعم ما عمته بما تذكره بعدها. وهذا القول عندنا أولى بالصواب، لأن زيادة ما لا يفيد من الكلام معنى في الكلام، وغير جائز إضافته إلى الله جل ثناؤه".[٢]

والمتتبع لكلام الطبري يجد أنه ينكر القول بالزيادة في مواضع كثيرة قيل فيها بالزيادة، غير أنه هنا يقول بزيادة (ما) في هذه الآية، ولعل ذلك إشارة إلى أنه يجوِّز القول بالزيادة من حيث المبدأ، لكنه لا يقول به إلا إذا تعذَّر حمل الحرف على معنى أصيلا.

---

(١) الطبري، ٤/ ١٩٠

(٢) الطبري ١/ ٤٧١

وهنا أشير إلى قول آخر في معنى (ما) ركز على وقعها الصوتي ووصفها اللفظي وتأثيرها الذي يجعلها أنسب للسياق يرى أصحابه أن هذه الحروف جاءت لغرض لفظي يتعلق بجرس الكلام والأثر الصوتي للحرف، وممن قال بذلك السيوطي حيث يرى أن الحروف تزاد طلبا للفصاحة، ولأجل تزيين اللفظ وجعله مهيئا لاستقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك[١] وهذا ذكره الرافعي في كتابه إعجاز القرآن والبلاغة النبوية حيث يقول: " إن النحاة يقولون إن ما زائدة ومقصود قولهم زائدة في الإعراب، فيظن من لا بصر له أنها كذلك في النظم يقيس عليه مع أن هذه الزيادة لونا من التصوير لو هو حذف من الكلام لذهب بكثير من حسنه وروعته، فإن المراد بالآية، تصوير لين النبي صلى الله عليه وسلم لقومه، وأن ذلك رحمة من الله فجاء هذا المد في (ما) وصفا لفظيا يؤكد معنى اللين ويفخمه، وفوق ذلك فإن لهجة النطق به تشعر بانعطاف وعناية لا يبتدأ هذا المعنى بأحسن منهما في بلاغة السياق، ثم الفصل بين (الباء) الجارة ومجرورها (وهو لفظ رحمة) مما يلفت النفس إلى تدبر المعنى وينبه الفكر على قيمة الرحمة فيه، وذلك كله طبيعي في بلاغة الآية ".[٢]

هذه جملة الأقوال في محل (ما) من المعنى والإعراب والذي أرجحه أن تكون ما نكرة بمعنى شيء.

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ١/ ٣٥٦.

(٢) إعجاز القرآن . ص ١٨٩-١٩٠

رابعا: حرف (لا) في مواضع القسم:

تحدث المفسرون وعلماء اللغة عن الحرف (**لا**) الذي يسبق القسم في كل المواضع من القرآن الكريم التي ورد فيها القسم بهذه الصيغة وانقسموا في أمرها إلى فريقين:

الأول: قال إنها زائدة والمعنى أقسم، وممن قال بذلك من علماء اللغة أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق المعروف بالزجاجي (٣٣٧ هـ) صاحب كتاب حروف المعاني والصفات، حيث ذكر أن بعض الحروف قد تأتي في القرآن زائدة نحو زيادة (**لا**) في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ (القيامة)، وذكر أنها في كلام العرب تزاد مع اليمين وتطرح[١].

والذين ذهبوا إلى زيادتها قالوا إنها زيدت للتأكيد، يقول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: " والمعنى أقسم بهذا البلد، و(**لا**) أدخلت توكيدا". [٢]

قلت: هذا الرأي بعيد تأباه طبيعة اللغة العربية ودقتها، كما تأباه كذلك بلاغة القرآن الكريم وإعجازه، بل إن بعض الذين يجوزون القول بزيادة الحروف مثل الزمخشري اعترضوا على القول بزيادة (**لا**) في هذا الموضع لأنها لا تزاد إلا في وسط الكلام وهي هنا في أوله.[٣]

---

(١) حروف المعاني والصفات، الزجاجي، ص٨، وذكر ذلك صاحب الجلالين والصاوي في حاشيته عليه ٦/ ٢٧٨

(٢) معاني القران وإعرابه، الزجاج، ٥/ ٣٢٧

(٣) الكشاف، الزمخشري، سورة القيامة ٤/ ٦٥٩

الثاني: قالوا إن (**لا**) غير زائدة واختلف هؤلاء في معناها على قولين:

الثاني: قالوا إن (**لا**) غير زائدة واختلف هؤلاء على ثلاثة أقوال:

أولهما: أن (**لا**) أصلها لام الابتداء أشبعت فتحتها ويرجح ذلك قراءة سبعية بلام دون ألف(لأقسم بيوم القيامة)[1] كما أن هذا الأسلوب شائع في العربية كما ذكر القول الشنقيطي [2] في أضواء البيان واستشهد عليه بشواهد كثيرة.

ثانيهما: أن (**لا**) نافية لكلام محذوف وكأنه قيل لا، ليس الأمر كما زعمتم بأن الإنسان لن يقدر عليه أحد بل أقسم بهذا البلد على أنا خلقناه في كبد وأنا قادرين عليه. وهذا ما اختاره الطبري حيث قال " وأولى الأقوال عندي بالصواب قول من قال: إن الله أقسم بيوم القيامة، وبالنفس اللوامة، وجعل (**لا**) نفيا للكلام قد كان تقدمه من قوم وجوابا لهم: [3]. قلت وهذا القول يحتاج إلى تقدير محذوف والتقدير يحتاج إلى دليل ولا دليل.

ثالثهما: أن (لا) هنا نافية للقسم نفسه وكأنه يقول: (**لا أُقْسِمُ**) بهذه الأشياء، على إثبات هذا المطلوب، فإن هذا المطلوب أعظم وأجل من أن يقسم عليه بهذه الأشياء، ويكون الغرض من هذا الكلام تعظيم المقسم عليه وتفخيم شأنه. أو أن يقال إن هذا المطلوب أظهر وأجلى وأقوى من أن

---

(١) قرأ ابن كثير (لأقسم بيوم القيامة) حجة القراءات، ابن زنجلة ١/ ٧٣٥ .

(٢) أضواء البيان، الشنقيطي. الملحق المسمى دفع إيهام الاضطراب ٦/ ٣٧٢، ونقل هذا القول الزمخشري، الكشاف، سورة القيامة ٤/ ٦٥٩.

(٣) جامع البيان. الطبري. ٤/ ١٧٢ .

يثبت بهذه القسم.[١] وهذا القول هو المختار عندي لأنه معروف في العربية، ومستخدم على ألسنة الناس، فقد يقول قائل أريد أن أقسم أني سأفعل كذا وكذا وهو يقصد إثبات قدرته على الفعل، ونفي القسم إنما يقصد منه تأكيد القدرة على الفعل وكون ذلك أثبت من أن يؤكد بقسم.

هذه أمثلة على حروف قالوا إنها زائدة ناقشتها بأقوال كثيرة ترد هذا القول، إضافة لهذه الأمثلة اطلعت أثناء دراستي على مواضع أخرى قالوا إن فيها حروفا زائدة عرضت بعضا منها عند الحديث عن المؤيدين للزيادة والمانعين لها، وعند الحديث عن أسباب القول بالزيادة وقد تبين لي في كل هذه المواضع بطلان القول بالزيادة وغرابته لما وجدت في هذه الحروف- التي تَجَنّوا عليها- من معان عميقة دقيقة تزيد النظم جمالا والمعنى عمقا، لكن هذه المعاني تكون خفية أحيانا فلا يتسنى إدراكها إلا لمن فتح الله عليه وأمده نورا من عنده يهدي بصره وبصيرته.

وكما قال الرازي: " ما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة، ثم إن العقول البشرية تدرك بعضها ولا تصل إلى أكثرها وما أوتي البشر من العلم إلا قليلا ".[٢]

لذلك فالواجب على من تصدى لتفسير القرآن التزود بأدوات التفسير ثم النظر الدقيق في آياته وألفاظه، فإن فتح الله عليه فهو نور من الله ومن

---

(٤) اختاره الزمخشري، الكشاف، سورة القيامة ٤/ ٦٥٩ والفخر الرازي، التفسير الكبير، ٣٠/ ١٩٠، ومحمد عبده في تفسير جزء عم، ص٢٩.

(١) الرازي، ٢٥/ ٦٢ .

قـصر نظـره ولم يـدرك أسرار القـرآن الكـريم عليـه أن لا يـدّعي الزيـادة في القرآن الكريم.

الخاتمة

في نهاية بحثي هذا أود تسجيل أهم النتائج التي توصلت لها:

- القول بالزيادة في القرآن الكريم يعني أن الحرف زائد من الناحية الإعرابية، أما من ناحية المعنى فللحرف معنى أفاده هو التأكيد، أما القول بأن الحرف زائد من حيث المعنى فهو قول مستبعد ولا أظن أن أحدا يقوله لأن فيه طعنا بالقرآن وإعجازه وبلاغته.

- إن دراسة القول بوجود حروف زائدة أو منعه انبنت على أصول أهمها.

-من ناحية اللغة: وقد تبين لي أن لكل حرف من هذه الحروف معان مفيدة لها أثرها في النظم والسياق وعليه فإن ورد الحرف في الكلام الفصيح يعني أن للحرف معنى أفاده.

-من ناحية طبيعة القرآن: وقد تبين لي _ وهذا ثابت على وجه القطع _ أن القرآن كلام بليغ بلغ حد الإعجاز وعليه فإن كل حرف وكلمة من حروفه وكلماته لها معانيها الهامة ولا يناسب طبيعة القرآن أن نقول إن الحرف زائد لأن زيادته تعني أنه غير مهم في مكانه ويمكن الاستنغاء عنه وهذا قول مرفوض البتة.

-من خلال دراسة الأسباب التي دفعت للقول بالزيادة تبين أنها أسباب ليست وجيهة وليست موضوعية ويمكن الرد عليها من خلال أنه لا يجوز أن تكون القواعد النحوية حكما على القرآن، ولا يجوز حل الاختلاف المتوهم بين الآيات بالحكم على بعض الحروف أو الكلمات بالزيادة لأن لكل نظم سياقه ومعناه الخاص، كما لا يجوز تصور معنى من المعاني

والتعصب له والحكم بعد على بعض الحروف بالزيادة، كما لا يجوز إهمال التفسير بالمأثور والسياق وأساليب اللغة التي منها التضمين والحكم بعد ذلك بالزيادة.

-من خلال دراسة المواضع التي قيل إن فيها أحرفا زائدة تبين لي أن هنالك معاني دقيقة وهامة أفادتها هذه الحروف وعليه فإن القول بزيادة حروف مرفوض من حيث الأصول وغير ثابت من حيث الواقع.

-وأخيرا أسأل الله أن أكون قد أصبت الحق، وأن يأجرني عليه والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله وصحبه إلى يوم الدين.

المراجع

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (٩٥١هـ)، دار إحياء التراث، لبنان.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧، ١٩٨٧.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، طبعة المملكة العربية السعودية ١٩٨٣
- إعجاز القران والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، المكتبة العصرية لبنان الأولى ٢٠٠٠
- الإعجاز في البيان القرآني، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف ١١١٩ طبعة ثانية.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، الأولى ١٩٩٦.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي، حققه عادل احمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠١
- البرهان في علوم القران،محمد عبد الله الزركشي تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١
- البيان في إعجاز القرآن، صلاح الخالدي،دار عمار عمان الأردن.

- البيان في غريب إعراب القران، أبو البركات بن الأنباري،تحقيق طه عبد الحميد طه و مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للنشر، ١٩٧٠
- تأويل مشكل القران، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (٢٧٦هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت الأولى ٢٠٠٢
- التحرير والتنوير،محمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ بيروت، طبعة أولى ٢٠٠٠.
- تفسير جزء عم، محمد عبده، الجمعية الخيرية الإسلامية، مطبعة مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٣١.
- تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي (٧٧٤هـ)، دار الخير، الطبعة الأولى ١٩٩٠
- التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث، بيروت ١٩٩٧الثالثة
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق محمد شاكر، دار التراث، طبعة ٢٠٠١.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق محمد إبراهيم الخفاجي، الطبعة الأولى ١٩٩٤
- حاشية شهاب الدين الخفاجي على البيضاوي ٦٩١، دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٧
- روح المعاني، محمود الألوسي البغدادي (١٢٧٠هـ)، دار أحياء التراث، لبنان،الطبعة الأولى ١٩٩٩
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي

العلائي، (٧٦١هـ) تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير الأولى، ١٩٠٠

- كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، (٣٤٠) تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة لبنان، الأولى، ١٩٨٤
- الكتاب، سيبويه أبو بسر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت الأولى
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمر الزمخشري (٥٢٨هـ)، دار الريان، الطبعة الثالثة ١٩٨٧
- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ن دار صادر بيروت.
- لطائف المنان، فضل حسن عباس، دار النور بيروت، الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩
- المثل السائر في آداب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير(٦٣٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية بيروت، ١٩٩٥.
- مجاز القران،أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي، تحقيق محمد فؤاد سزكين، الناشر محمد سامي الخانجي الأولى ١٩٥٤
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد الله الأنصار والسيد عبد العال، طبعة قطر، الأولى ١٩٨٧

- معاني القران أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (٢٠٧) عالم الكتب، بيروت، الثانية ١٩٨٠
- معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحق إبراهيم السري الشهير بالزّجّاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب،لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨
- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٣هـ)، حققه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان
- المنار، محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية.
- النبأ العظيم، محمد عبد الله دراز، دار القلم الكويت، الطبعة السادسة ١٩٨٤